

بعض النواب... مجرد حراس «جوقة» تحيط بالوزير وتعزف له

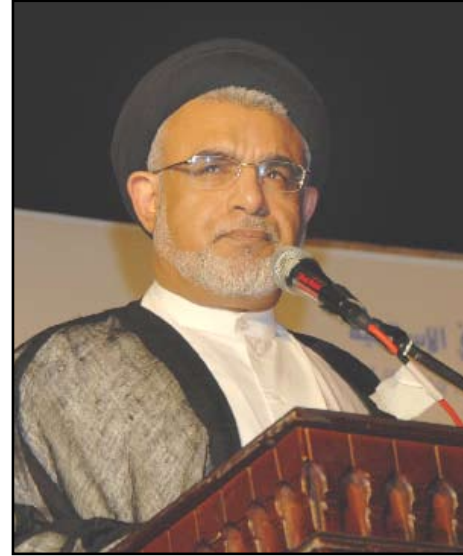
الستري: لا نستبعد أن يدعي الوزير النبوة وأن مناهجه وحي يوحى

من الواضح عليهم حالة الخوف الشديد على الوزير المستجوب، وكان من السهل أن يستتج كل من يلاحظ الملامح البارزة على وجوههم بأنهم مجرد مجموعة حراس تحيط بالوزير المتهم أو جوقة تعزف للوزير وتطبل لجرائمه، إلى درجة أنهم لم يتحملوا مجرد وصف (سماحة الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية) وهذا منتهى الهبوط ودس الأنف في خصوصيات الآخرين ومنتهى البعد عن الحيادية والنزاهة خصوصاً عندما يصرح به أعضاء في اللجنة المناط بها مسؤولية الحكم في الاستجواب بالإدانة أو عدمها.

وأستكر الستري التمييز البغيض الذي تمارسه وزارة الإعلام «إننا نسجل احتجاجنا واستنكارنا لهذه الممارسات التي لا تخدم الوطن، فقد لاحظنا بشكل واضح تحيزها لعطية الله عندما أفسحت له فترة كبيرة نسبياً وغير متوقعة في إحدى موادها دون أن تتيح نفس الفرصة لوجهة النظر المقابلة، وقد تكررت هذه التصرفات التمييزية مرات كثيرة، ونتذكر قبل فترة حيث أن نفس الحالة حصلت عندما أتيح لسميرة رجب مساحة كبيرة في تلفزيون البحرين من أجل بث الكثير من المغالطات الطائفية والمشحونة بالاتهامات والشائعات الهابطة لمجرد تفرغ شحنة نفسية من الكراهية برعاية وزارة الإعلام التي أثبتت في كذا مرة أنها تقتدر للمسئولية المهنية والوطنية والإسلامية، وإن نتيجة ذلك هو المزيد من تعميق الشرخ الوطني وتشجيع الأوضاع بدل العمل على إزالة الفتيل الذي يهدد الاستقرار والسلم الأهلي».

أن يكون الاختلاف والفرق بينهما شاسعاً لهذا الحد؟ فمهما افترضنا مدى الاختلاف في الأرقام بينهما فإنه لا يتصور بحال من الأحوال - بل يستحيل لدى الجهات المعنية في الداخل والخارج- أن يقبلوا باختلاف يصل إلى ٢٠٠ ألف نسمة في بلد صغير مثل البحرين يقدر العالم عدد سكانه بحوالي ٧٥٠ ألف نسمة في السنوات الأخيرة». وأضاف قائلاً «إننا أمام وزير لا يفرق بين العلمي والوهمي، وبين الواقع والخرافة، لاسيما عندما يقول بأن عدد السكان المعلن عنه يقوم على أساس التقديرات والإسقاطات، ثم يصف هذه التقديرات بالتقديرات والتخمينات العلمية، وهذا يمكن تعقله في تعداد السنوات حتى سنة ٢٠٠٧، وليس بعد أن أعلن رقم المليون و ٤٦ ألف نسمة... إن التقديرات يمكن أن تختلف بين تقدير وآخر بزيادة أو نقصان ٥٠٠ نسمة أو ألف نسمة أو حتى ١٠ آلاف نسمة، وليس ٢٠٠ ألف نسمة! فبالله عليكم، كيف يمكن لأبسط إنسان سوي العقل أن يرتضي اعتبار ذلك تقديرات وتخمينات علمية؟ بل: إن ذلك قمة التهويش والجهل والاستهتار بقضية حيوية إستراتيجية تمس مصير الجميع، وترسل رسالة مزيفة لكل من يريد التعرف على البحرين أو يفكر في خلق أي مستوى من العلاقات الاقتصادية وغيرها مع البحرين».

وعبر الستري عن استيائه من بعض النواب ووصفهم بأنهم مجرد مجموعة حراس تحيط بالوزير المتهم أو جوقة تعزف للوزير وتطبل لجرائمه «المؤسف حقاً، أن بعض النواب كان في حالة نفسية متشنجة للغاية وكان



وأشار الستري إلى أن الوزير ذكر تظليلاً جديداً بهدف الاحتماء - كمادته - بالأضاليل واللف والدوران دون اعتبار لمصلحة الوطن وأمنه واستقراره ومستقبل أجيال البحرين، حيث ذكر بأن هناك قسمين في الجهاز المركزي للمعلومات: قسم لإحصاء تعداد السكان، وآخر للسجل السكاني، وأن القسم الأول يقوم على أساس التوقعات والتقديرات والإسقاطات، وأن هذه الإسقاطات تنتهي إلى تخمينات علمية.

وتساءل الستري «هل قسم الإحصاء لعدد السكان موجود في الصين؟ وقسم السجل السكاني موجود في البحرين ليكون هذا الفرق المرعب بينهما؟ وهل يتعقل

أكد سماحة السيد حيدر الستري أن الأسس والمناهج العلمية لدى الوزير المتهم عطية الله مغايرة لكل ما يعتمده العالم من مناهج وأسس علمية، وأضاف مستهزئاً «لا نستبعد عما قريب أن نسمع بأن عطية الله يدعي النبوة، وأن مناهجه العلمية الخاصة به وحده هي وحي يوحى».

وقال الستري «الرقم الذي عرضه عطية الله رقم فلكي مهول في ظل توقعات علمية مغايرة بشكل لا يخطر لحسبان أحد، فرداً أو مؤسسة، إقليمياً أو عالمياً... فني ٢٠٥٠ يتوقع الديوان العالمي أن يكون تعداد سكان البحرين حوالي مليون و ٢٠٠ ألف نسمة فقط، وقد كان آخر تطوير للموقع الرسمي للديوان العالمي في النصف الثاني من شهر أبريل ٢٠٠٨م». وأضاف «نشر في صحف البحرين يوم ٢٨ فبراير ٢٠٠٨م ((بأن سكان البحرين قد زاد بنسبة ٤٢٪ خلال عام واحد))، وصعد من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦م إلى ١,٥٠ مليون عام ٢٠٠٧م».

وعن الإستجواب قال الستري أن إرتباك عطية الله يفضح تظليلاته «قد سبب هذا الزخم من المرافعات الوفاقية المدينة للوزير المتهم حالة من الاضطراب والتوتر، حتى توقع عندها كل من حضر في غرفة الاستجواب أن يصاب عطية الله بالدوار ويسقط مغشياً عليه بسبب حالة الارتباك الهستيري التي ألمت به، إلى درجة أن رئيس اللجنة د. علي أحمد نبه أكثر من مرة بأن يصحح وقوفه وخشي عليه أن يصطدم بباب الغرفة لو حاول أحد فتح الباب للدخول».

سلطان : الغطاء الشرعي... محورا وشرطا لحركة الفرد والمجتمع في أي محور

أو زيادة في هذا الشأن أيضاً». وأوضح سلطان «نحن كمجتمع إذا لم تكن هذه المسألة متبلورة في ثقافتنا منذ زمن، فنحن المسئولون، ونحن المقصرون، وإذا كان أهل الشأن لم يبذلوا جهودهم في توضيح هذه المسألة للناس والمجتمع من علماء، وممن لهم القدرة على عكس وبلورة الرؤية الإسلامية الصحيحة للناس فهم مقصرون، وهم مسئولون إلا أن المعنى الأصيل والمفهوم الأصيل والسليم هو أن الغطاء الشرعي يشكل محورا، وشرطا لحركة الفرد، ولحركة المجتمع في أي محور، وإلا فنحن على أننا نتحرك في أي اتجاه دون غطاء شرعي، فمثل ذلك ليس من خطئ مدرسة أهل البيت «ع». وأضاف سلطان مخاطباً الآباء مبينا مسئوليتهم في توضيح هذا المفهوم العقدي لأبنائهم «أنت مسئول أن توضح إلى أبنائك، وترتكز وتعمق في ثقافة أبنائك

في هذه الأيام يتوجه إلى خصوص العمل السياسي ولكن المسألة لا تقتصر على العمل السياسي، فالمسألة مسألة فكريه ترتبط بمفهوم عقدي، وشرعي في مدرسة أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، بمعنى أنك إذا أردت أن تقوم بخطوة بفعلانية ثقافية، وتعرف أنها تقتقد للجانب الشرعي، فعلها علامة استفهام». وقال سلطان «أن تقوم بمشروع في بعد خيرى يقتقد للجانب الشرعي، فهذا غير مؤمن شرعياً. أن تقوم بخطوة، أو بمشروع بعيد عن السياسة في الشأن الاجتماعي. فمن لم يؤمن الجانب الشرعي، أو نعرف منه أنه على خلاف مع الغطاء الشرعي وممن لهم أهلية أن يعطوا، ويسبغوا عليه الغطاء الشرعي وهم الفقهاء، فلا يسعنا أن نتحرك ضمن إطاره. هذه هي مدرسة أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، فليس لي أن أبتدع شيئاً نقصاً

أكد سماحة الشيخ حسن سلطان أن الغطاء الشرعي يشكل محورا وشرطا لحركة الفرد والمجتمع وقال «المرجعية في العمل، وفي الشأن العام عمل سياسي، وكذا الثقافي، والخيري. ويشكل الجانب الشرعي منها في الشأن العام مرتكزا من مرتكزات الفهم العقدي، والسلسلة العقديّة لخط ومدرسة أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام)، وهذا ما اتفق عليه الخط والمدرسة لهم (عليهم السلام)، وكل فقهاءهم». وأضاف سلطان مبينا أن الغطاء الشرعي لا يقتصر على العمل السياسي بل أنه مسألة فكرية ترتبط بمفهوم عقدي وشرعي من مدرسة أهل البيت عليهم السلام «لا يستطيع المنتمي لهذه المدرسة أن يقدم رجلاً، أو يؤخر أخرى في تعاطيه مع الشأن العام دون أن يؤمن الجانب الشرعي في حركته. فقد يكون الحديث عن الجانب الشرعي لا سيما